

اختراعات الأجراء:

أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟

Employee's Inventions: What Legal Approach to Protecting the Rights of the Parties to the Employment

Contract?

الدكتورة: نادية المشيشي

أستاذة باحثة في قانون الأعمال

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط

ملخص:

تثير اختراعات الأجراء إشكالية دقيقة تتصل بتحديد مآل الحق في الاختراع وتوزيع ثماره بين الأجير المخترع والمشغل، بما يستدعي تحقيق التوازن بين حماية الإبداع الفردي وصيانة استثمار المقاول. وتتناول هذه الدراسة النظام القانوني لاختراعات الأجراء في ضوء القانون رقم 17.97، من خلال تحليل معايير تصنيف هذه الاختراعات، وتحديد الجهة التي تؤول إليها ملكيتها بحسب مدى ارتباط الاختراع بالمهام الوظيفية أو بنشاط المقاول ووسائلها. وتبرز الدراسة خصوصية الاختراعات المصلحية والاختراعات الواقعة خارج نطاق المهام الوظيفية، وما يترتب عنها من آثار مختلفة على مستوى الملكية والحقوق المالية للمخترع. كما تبحث في الالتزامات المتبادلة لأطراف العلاقة الشغلية، ولا سيما التصريح بالاختراع والإعلام والسرية، إلى جانب الأجرة الإضافية والتمن العادل باعتبارهما آليتين لتحقيق الإنصاف المالي. وتخلص الدراسة إلى أن المشرع المغربي أقام نظاما يروم التوفيق بين مصالح المشغل وحقوق الأجير المخترع، غير أن عمومية بعض المقتضيات، خاصة ما يتعلق بتحديد الصلة بين الاختراع والمهام المهنية وتقدير المقابل المالي، تظل مصدرا لعدم اليقين ومجالا لتدخل القضاء. الكلمات المفتاحية: اختراع الأجير - الاختراع المصلحي - الاختراع المستقل - الاختراع العرضي - الثمن العادل - الأجرة الإضافية.

Abstract

Employee inventions raise a complex legal issue concerning the allocation of rights in an invention and the distribution of its benefits between the employee-inventor and the employer, thereby requiring a balance between the protection of individual creativity and the safeguarding of the undertaking's investment.

This study examines the legal framework governing employee inventions under Moroccan Law No. 17-97, focusing on the criteria for their classification and on determining the party to whom ownership is vested, depending on the extent to which the invention is connected with the employee's professional duties or with the undertaking's activities and resources.

The study highlights the specific legal treatment of mission-related inventions and inventions made outside the scope of the employee's duties, and the different consequences arising from each category with regard to ownership and the inventor's financial rights.

It also examines the reciprocal obligations of the parties to the employment relationship, particularly the obligations of disclosure, information-sharing and confidentiality, as well as additional remuneration and fair compensation as mechanisms for ensuring financial equity.

The study concludes that the Moroccan legislator has established a framework aimed at reconciling the interests of the employer with the rights of the employee-inventor. Nevertheless, the general nature of certain provisions, particularly those concerning the determination of the connection between the invention and the employee's professional duties and the assessment of financial compensation, remains a source of legal uncertainty and leaves significant room for judicial intervention.

Keywords: Employee invention – Mission-related invention – Independent invention – Incidental invention – Fair price – Additional remuneration.

المقدمة

يعد الابتكار أحد أهم محددات القدرة التنافسية للمقاولة، ففي ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، لم تعد عناصر الإنتاج المادية والمالية وحدها كافية لضمان تطورها، بل أصبحت المعرفة والخبرة التقنية والقدرة على الإبداع تشكل جزءاً أساسياً من الرأسمال اللامادي للمقاولة 2720. ويحتل الاختراع، باعتباره إحدى أبرز صور الإبداع التقني، مكانة خاصة لما يحققه من تحديث للمنتجات وطرق الإنتاج، وتحسين للخدمات، ورفع للإنتاجية وتعزيز للقدرة التنافسية وطنياً ودولياً 2721. غير أن الاختراع داخل المقاولة قد يكون ثمرة مباشرة للنشاط المهني للأجير، أو لمهمة إبداعية أو بحثية أسندت إليه، كما قد يكون نتاج مبادرة شخصية منه مع وجود صلة بدرجات متفاوتة بنشاط المقاولة أو بوسائلها وإمكاناتها. ويثير هذا التداخل بين الصفة المهنية للأجير وصفته كمخترع إشكالية تحديد صاحب الحق في الاختراع والجهة التي يؤول إليها سند الملكية الصناعية. وتتجلى خصوصية الموضوع في تعارض المصالح بين طرفي علاقة الشغل؛ فالمشغل يسعى إلى الاستفادة من نتائج استثماراته في تكوين الأجراء وتمويل البحث والتطوير وتوفير الوسائل التقنية، في حين يتمسك الأجير المخترع بحقه في الاعتراف بمساهمته الفكرية والحصول على المقابل المالي المناسب. ومن ثم، فإن تنظيم اختراعات الأجراء لا ينصرف إلى تحديد مالك الاختراع فحسب، وإنما يستهدف تحقيق توازن بين حماية استثمار المقاولة في الابتكار وفي نفس الوقت حماية الجهد الفكري للمخترع الأجير. وقد أدرك المشرع المغربي أهمية هذه المسألة، فإلى جانب القواعد العامة المنظمة لعلاقة الشغل، أفرد لاختراعات الأجراء أحكاماً خاصة ضمن القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية 2722، ولا سيما المادة 18 منه، التي أقامت نظاماً خاصاً لإسناد الحقوق المرتبطة باختراعات الأجراء بحسب ظروف إنجاز الاختراع ومدى ارتباطه بالمهام المهنية أو بنشاط المقاولة ووسائلها وتقنياتها. وبذلك، لم يجعل المشرع مجرد صفة الأجير معياراً لإسناد الحق، وإنما ميز بين أوضاع قانونية مختلفة تترتب عنها آثار متباينة بشأن ملكية الاختراعات وتخويل المقابل المالي المستحق للمخترع. وتتجلى أهمية الموضوع في أن الاختراع لم يعد محصوراً في النموذج التقليدي القائم على علاقة ثنائية مستقرة بين الأجير والمشغل، وإنما أصبح يتم بصورة متزايدة في إطار فرق البحث والتطوير، والتعاون بين المقاولات والجامعات، ومشاريع الابتكار المفتوح، والعمل عن بعد، والاستعمال المتزايد للأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي. وهو ما يثير تساؤلات جديدة حول مدى قدرة القواعد التقليدية لاختراعات الأجراء على استيعاب أشكال الابتكار الحديثة، وكذا الحاجة إلى تطوير معايير أكثر دقة لتحديد الصلة بين الاختراع المتوصل إليه وعلاقة الشغل، بما يحقق الأمن القانوني للمقاولة ويحافظ في الوقت نفسه على حقوق المخترع.

2720 Martine Gadille et Isabelle Schockaert : Reconnaissance des créations de salariés et régulation de la propriété intellectuelle : un enjeu émergent des relations professionnelles, revue de l'institut de recherches économiques et sociales, N. 75, 2012/4, p.18.

2721 Bonnard Claire, les incitations à l'invention dans le secteur privé, Recherche économique de Louvain, 2013/2 Vol. 79, p. 45.

2722 القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية الصادر الأمر بتنفيذه بموجب الظهير الشريف رقم 1.00.19 بتاريخ 9 ذي القعدة 1420 الموافق 15 فبراير 2000 (ج.ر.ع.: 4776 بتاريخ 09/03/2000).

ومما يزيد من أهمية وجاذبية هذا الموضوع، تلك المبادرات الإبداعية التي قام بها الأجراء في مجالات لا ترتبط بمهامهم الأساسية، ونستحضر في هذا الشأن الاختراعات التي تمت خلال جائحة كورونا، لاسيما ما قام به أجراء تابعين للمكتب الشريف للفوسفاط في إطار المساهمة في المجهود الوطني الرامي إلى الحد من تفشي هذه الجائحة، حيث قاموا بصنع موصل للتنفس الاصطناعي، يمكن من استعمال جهاز تنفس واحد من طرف مريضين في الآن نفسه 2723.

ونظرا لكون الأجير المخترع يعد جزءا من الثروة الإجمالية للمقاولة، وأهم مكون من مكونات رأسمالها اللامادي، فإنه يتعين ضمان سائر حقوقه على الاختراعات التي يتوصل إليه، دون أن يؤثر ذلك على حقوق المشغل، وعلى استدامة إنتاجية وتنافسية المقاولة، فهل استطاع المشرع المغربي، من خلال نظام اختراعات الأجراء المنصوص عليه في القانون رقم 17.97، تحقيق توازن فعلي بين مصالح المشغل في الاستفادة من الابتكار، ومصالح الأجير المخترع في الاعتراف بمساهمته والاستفادة من ثمارها؟ وترتبط بهذا السؤال المحوري تساؤلات عدة من أهمها:

- هل هناك تصنيف قانوني لاختراعات الأجراء؟
 - إلى من تؤول ملكية الاختراع المتوصل إليه داخل المقاولة؟
 - هل يمكن للمشغل أن يملك الاختراع دون أن يكون قد ساهم في إنجازه؟
 - ما هي الحقوق والالتزامات الأساسية المتعلقة بهذه الاختراعات؟
- وبما أن الحقوق والالتزامات التي تترتب عن الاختراعات التي يتوصل إليها الأجراء تختلف حسب الظروف والملابسات التي تحيط بإنجازها، فالأجدر أن نقوم بتحديد مآل الحق في ملكية اختراعات الأجراء، ثم بعد ذلك سنقوم ببيان مظاهر التوازن في علاقة الأجير المخترع بالمشغل من خلال إبراز خصوصية الحقوق والالتزامات المترتبة عن الاختراع.
- وهكذا، سنعالج هذا الموضوع في مطلبين وذلك على النحو التالي:

- **المطلب الأول: تحديد مآل ملكية اختراعات الأجراء على ضوء صلتها بعلاقة الشغل**
- **المطلب الثاني: خصوصية الالتزامات والحقوق المترتبة عن اختراعات الأجراء**

المطلب الأول: محددات الحق في ملكية اختراعات الأجراء

الأصل أن ملكية الاختراع المتوصل إليه تؤول إلى شخص المخترع أو ذوي حقوقه، ويخول لهم حقا استثنائيا لاستغلال هذا الاختراع 2724، إلا أن هذا الأصل الذي كرسه القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية، ترد عليه بعض الاستثناءات من أهمها تلك المتعلقة باختراعات الأجراء، إذ تؤول هذه الاختراعات تارة إلى الأجير المخترع، لكن في حالات أخرى تؤول إلى المشغل، الأمر الذي يجعل ملكية الاختراع من طرف الأجراء تبقى مسألة نسبية.

ولتحديد مآل ملكية الاختراع، تم تصنيف اختراعات الأجراء إلى اختراعات مرتبطة بأداء المهام الوظيفية (الفقرة الأولى)، واختراعات خارج نطاق المهام الوظيفية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: ملكية الاختراع المرتبط مباشرة بأداء المهام الوظيفية

2723 حول هذا الاختراع، راجع الصفحة الرسمية للمجمع الشريف للفوسفاط على الرابط التالي:

DHC : 26/05/2026 à <https://www.ocpgroup.ma/fr/covid-19-des-equipements-concus-par-nos-collaborateurs-pour-ameliorer-le-quotidien-du-personnel> 15:30.

2724 تنص المادة 16 من القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية على ما يلي: "يمكن أن يكون كل اختراع محل سند ملكية صناعية مسلم من الهيئة المكلفة بالملكية الصناعية، ويخول السند المذكور صاحبه أو ذوي حقوقه حقا استثنائيا لاستغلال الاختراع. ويملك الحق في سند الملكية الصناعية المخترع أو ذوو حقوقه مع مراعاة أحكام المادة 18 أدناه."

ويطلق عليه كذلك "الاختراع المصلحي" 2725، وتندرج ضمن هذه الفئة، حسب الفقرة الثانية من المادة 18 من القانون رقم 17.97 سالف الذكر، الاختراعات التي توصل إليها الأجير خلال تنفيذه إما لعقد شغل يتضمن مهمة إبداعية تطابق مهامه الفعلية، وإما لدراسات وأبحاث مسندة إليه بشكل صريح 2726.

واستنادا إلى هذا التحديد القانوني، فإن المهام المصلحية التي ينتج عنها توصل الأجير إلى اختراع معين تكون إما دائمة أو مؤقتة 2727؛ ففي الحالة الأولى، يكون الاختراع الذي توصل إليه الأجير، ناتجا عن قيامه، بشكل دائم، بمهام البحث التي كلف بها، وبالتالي، فإن إثبات التكليف بالمهمة الإبداعية غالبا ما يتم بموجب عقد الشغل 2728. أما بالنسبة للمهام المصلحية المؤقتة، فإن إنجاز الأجير للاختراع يتم بناء على تكليف بمهمة دقيقة ومحددة من حيث الزمن والأهداف من طرف المشغل 2729. وفي كلتا الحالتين، فإن طبيعة العمل تفرض على الأجير أن يوظف مجهوده الفكري ومؤهلاته العلمية وخبرته في البحث والتطوير بغرض إيجاد حل لمشكل تقني عن طريق التوصل إلى اختراع سيساعد المفاوضة على تطوير نشاطها.

وإذا تبين أن الاختراع الذي توصل إليه الأجير يرتبط بمهامه الأساسية داخل المفاوضة، فإن جميع الحقوق المرتبطة بهذا الاختراع تصبح ملكا للمشغل 2730، بحيث يمكن له إيداع طلب لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية قصد الحصول على براءة الاختراع، ومن ثم الحق في استغلال الاختراع بشكل استثنائي 2731، كما يمكن له أن يبقى عليه طي الكتمان لمدة معينة، من غير أن يفقد الحقوق التي أقرها له القانون في هذا الشأن.

وفي مقابل ذلك، يحق للأجير الذي توصل إلى الاختراع، أن يستفيد من أجرة إضافية يؤديها له المشغل، وتحدد قيمتها وكيفية احتسابها ضمن بنود عقد الشغل أو بموجب الاتفاقية الجماعية 2732.

غير أن أحقية المشغل في امتلاك الاختراع المصلحي للأجير، لا تحول دون إمكانية الاتفاق ضمن عقد الشغل على احتفاظ الأجير بملكية الاختراع الذي توصل إليه خلال تنفيذه للالتزامات المهنية أو خلال إنجاز الدراسات أو الأبحاث المسندة إليه في إطار مهمته، وفي هذه الحالة يفقد المشغل حقوقه على اختراع الأجير 2733.

وتجدر الإشارة إلى أن إثبات إنجاز الاختراع أثناء تنفيذ عقد الشغل يتم بجميع وسائل الإثبات، بما فيها عقد الشغل نفسه، خاصة إذا تضمن هذا الأخير مقتضيات صريحة تخول للمشغل الحق في تملك اختراع الأجير، أو تكليف بمهمة يبين نوع وطبيعة المهام التي كلف بها الأجير داخل المفاوضة.

أما بالنسبة لعبء إثبات أن الاختراع يكتسي صفة المصلحة، فإنه يقع على من يتمسك بهذه الصفة وآثارها القانونية، ولا يكفي مجرد ثبوت وجود علاقة شغل أو إيداع براءة الاختراع لإثبات ذلك؛ فإذا لم يثبت المشغل أن الاختراع أنجز في إطار المهمة المصلحية

2725 يقابلها باللغة الفرنسية عبارة « Invention de Mission ».

2726 البند الأول من المادة 18 من القانون رقم 17.97 سالف الذكر.

426.. Cour de cassation (Ch. Com.) 9 décembre 2014 – Note, Stéphanie Le Cam, le droit ouvrier, n° 804, Juillet 2015, Paris, p2727

2728 معن عودة السكارنة، مهند عزمي أبو مغلي: الطبيعة القانونية لحق صاحب العمل في تملك الاختراع الذي يتوصل إليه العامل أثناء تنفيذ عقد العمل، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد 41، ملحق 2، 2014، ص.766.

2729 حول تكليف الأجير بشكل مؤقت للقيام بأبحاث بغرض التوصل إلى حل تقني، راجع:

Cour de Cassation, Chambre commerciale, du 13 janvier 1998, 95-20.791

à 20h00.2026/07/13Source : <https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriJudi.do?idTexte=JURITEXT000007040893> D.H.C :

Cour de cassation, civile, Chambre commerciale, 31 janvier 2018, 16-13.262 , Bull. 2018, IV, n° 18.

Source : <https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000036584701> DHC: 29/08/2026 à 21:00.

Jacques Larriau, Mélanie Gros, et s: Les créations salariées en droit français, in qu'en est-il du droit de la recherche ? Sous la Dir. Jacques Larriau, Presses 2730 de l'Université Toulouse 1, LGDJ, 2008, p.160.

2731 المادة 16 من القانون رقم 17.97 سالف الذكر.

2732 البند الأول من المادة 18 من القانون رقم 17.97 سالف الذكر.

2733 محمد لفروحي، الملكية الصناعية والتجارية، تطبيقاتها ودعاؤها المدنية والجنائية، الطبعة الأولى، دار الأفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ص. 62.

المسندة إلى الأجير أو تنفيذها لدراسات وأبحاث كلف بها صراحة، فلا يمكن ترتيب الآثار القانونية المترتبة على اختراع المهمة، ولا سيما حق المشغل في الاختراع وحق الأجير في المكافأة الإضافية.

وبناء على ذلك، لم تعتبر محكمة النقض الفرنسية، في أحد قراراتها 2734، اختراعات الأجير المسير التي كانت موضوع طلبات للحصول على براءات اختراع قبل إبرام عقد الشغل، والتي تم تقديمها كحصة عينية في الشركة، اختراعات مصلحة، وأن الأجير لم يثبت وجود اختراعات مصلحة بالمعنى المحدد في المادة 611-7 L. من مدونة الملكية الفكرية 2735، حتى ينشأ له الحق في الحصول على مكافأة إضافية.

وبالتالي، يستنتج من القرار المذكور أن مجرد كون الشخص أجيرا ومخترعا لا يكفي لاعتبار الاختراع من قبيل الاختراعات المصلحة، بل يتعين إثبات أن الاختراع قد تم إنجازه أثناء تنفيذ عقد العمل أو في إطار دراسات وأبحاث أسندها المشغل إلى الأجير صراحة، وفقا للشروط المحددة قانونا.

الفقرة الثانية: ملكية الاختراع خارج نطاق المهام الوظيفية

علاوة على الاختراعات التي يمكن أن يتوصل إليها الأجير تنفيذ المهام والتي تؤول ملكيتها للمشغل، يمكن أن يهتدي الأجير إلى اختراع من الاختراعات، لكن خارج نطاق المهام التي كلف بها. وفي هذه الحالة، فإن تحديد الطرف الذي ستؤول إليه ملكية الاختراع يقتضي التمييز بين نوعين من الاختراعات: الاختراع الذي ساهمت المهام الوظيفية في التوصل إليها (أولا)، والاختراع الذي لا يرتبط بالمهام الوظيفية (ثانيا).

أولا: ملكية الاختراع المتوصل إليه بمساعدة المهام الوظيفية

يطلق عليه كذلك "الاختراع المختلط أو العرضي" لكونه يجمع بين صفة الاختراع الحر أو المستقل، الذي يتوصل إليه الأجير خارج نطاق المهام المسندة إليه بمقتضى عقد الشغل ومن دون استعماله لتقنيات أو وسائل المقولة التي يشتغل بها، وبين صفة الاختراع المصلحة الذي يتم التوصل إليه من طرف الأجير خلال قيامه بالمهام المسندة إليه بموجب عقد الشغل الذي يربطه بالمشغل، وهو ما يقتضي أن يستفيد طرفي العقد من ثمار الاختراع 2736.

ويندرج ضمن هذه الفئة، حسب مدلول البند الثاني من المادة 18 من القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية الاختراع الذي يتوصل إليه الأجير "إما في أثناء قيامه بمهامه، وإما في إطار نشاط المقولة أو بمعرفة أو استعمال تقنيات أو وسائل خاصة بالمقولة أو بفضل معطيات وفرتها له".

وبناء عليه، فإن الاختراع إذا توصل إليه الأجير خارج إطار المهام المسندة إليه، ودون أن يكون مكلفا من المشغل صراحة أو ضمنا بالتوصل إلى الاختراع، لكن ذلك سهله تواجد الأجير داخل منشآت ومختبرات المشغل، يبقى هذا الاختراع مرتبطا بالمقولة، وضمن مجال نشاطها. وفي هذه الحالة، فإن الاختراع قد يؤول إلى المشغل إذا أثبت هذا الأخير أن الأجير ما كان ليتوصل إلى الاختراع لولا استخدام الإمكانات أو الوسائل أو البيانات التي أتاحها له العمل 2737، أو أن هذه البيئة هي التي يسرت له التوصل إلى الاختراع.

2734 Cour de cassation, civile, Chambre sociale, 2 juin 2010, 08-70.138, Publié au bulletin 2010, V, n° 125

Source : <https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000022313187/> DHC : 28/08/2026 à 11h00.

2735 Loi n° 92-597 du 1 juillet 1992 relative au code de la propriété intellectuelle, JORF n°0153 du 3 juillet 1992.

2736 محمد لفروجي، مرجع سابق، ص. 64.

Jacques Larrieu, Mélanie Gros, et s: Les créations salariées en droit français, op.cit., p.160.

Sandrine Frémeaux, Réflexions sur un droit de l'innovation salariale, Droit ouvrier, Juin 2001, p. 238.2737

وإذا كانت ملكية الاختراع، من حيث المبدأ، تؤول إلى الأجير المخترع، فإن هذا الحق يبقى معلقا على موقف المشغل من هذا الاختراع، الذي يمكن أن يطالب بأن تؤول إليه ملكيته 2738.

وفي حالة امتلاك المشغل للاختراع، يتعين عليه أن يقدم للأجير ثمنا عادلا، أما إذا لم يحصل اتفاق بين الطرفين بشأنه، يتم اللجوء إلى القضاء، وعلى هذا الأخير أن يراعي جميع العناصر التي يمكن أن يقدمها إليه كل من المشغل والأجير، قصد تحديد الثمن العادل لا سيما المساهمات الأولية المقدمة من كلا الطرفين، مع مراعاة المنفعة الصناعية والتجارية التي سيعود بها الاختراع على المشغل 2739.

ويلاحظ من خلال العبارات التي وظفها المشرع في البند الثاني من المادة 18 من القانون رقم 17.97 اتساع نطاق الحالات التي يمكن فيها للمشغل أن يطالب بملكية الاختراع، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى احتمال وقوع نزاعات تتعلق بتصنيف اختراعات الأجراء وبالتالي تحديد من تؤول إليه ملكيتها.

وبغض النظر عن الجهة المالكة للاختراع، فإن للأجير المخترع الحق في أن يشار إلى اسمه في براءة الاختراع بهذه الصفة، ما لم يعترض شخصا على هذا الأمر 2740.

وإذا كان قانون الملكية الصناعية المغربي حدد مآل اختراعات الأجراء سيرا على نهج القانون الفرنسي، فإن هذا الأخير توجه نحو تجاوز التصور التقليدي الذي كان يربط إسناد حقوق الاختراع أساسا بالعلاقة الثنائية بين الأجير والمشغل، والأخذ بعين الاعتبار الأشكال الحديثة لتنظيم البحث والابتكار داخل المقاولة، حيث وسع من نطاق الحماية بإضافة فئات أخرى إلى جانب أجراء المقاولة وذلك بموجب الأمر رقم 1658-2021 المؤرخ في 15 دجنبر 2021، الذي أضاف مادة جديدة (L. 611-7-1) إلى مدونة الملكية الفكرية الفرنسية، تهم الاختراعات التي يتوصل إليها الأشخاص الذين تم استقباليهم أو استضافتهم داخل المقاولة لممارسة نشاط في مجال البحث 2742.

وعليه، فإن المخترع الذي يعمل داخل المقاولة في إطار اتفاقية استقبال، وينجز اختراعه أثناء تنفيذ المهام المسندة إليه أو بناء على تعليمات الجهة المستقبلة، فإن حقوق الملكية الصناعية المرتبطة بهذا الاختراع يمكن أن تؤول إلى هذه الجهة. وبذلك يكون المشرع الفرنسي قد وسع من نطاق إسناد حقوق الاختراع إلى المؤسسة التي توفر للمخترع بيئة البحث والوسائل والإمكانات اللازمة للابتكار، حتى في غياب علاقة شغل بالمعنى التقليدي.

ثانيا: ملكية الاختراع المستقل عن المهام الوظيفية

يعد الاختراع المستقل عن المهام الوظيفية من الانتاجات الإبداعية التي يمكن أن يتوصل إليها الأجير خارج إطار علاقة الشغل، أو المهام المسندة إليه من قبل المشغل، وليس له أي ارتباط بنشاط المقاولة التي يشتغل بها 2743، ويطلق عليه كذلك عبارة "الاختراع الحر" 2744.

وفي هذه الحالة، تكون ملكية الاختراع ثابتة للأجير، وهو ما يخول له السلطة التقديرية في إيداع طلب براءة الاختراع أو الإبقاء عليه سرا، كما يرجع له الحق في التمتع بكامل حقوق الملكية على الاختراع، بحيث يتصرف فيه على النحو الذي يراه بأن يتنازل عنه للغير

2738 في حالة تعدد المخترعين، فإن هذا التصريح يمكن أن يقدم بشكل مشترك من لدن جميع المخترعين أو من لدن بعضهم فقط (المادة 19 – 5 من القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية).

2739 البند الثاني من المادة 18 من القانون رقم 17.97 سالف الذكر.

2740 المادة 20 من القانون رقم 17.97 المتعلق بالملكية الصناعية.

2741 Ordonnance n° 2021-1658 du 15 décembre 2021 relative à la dévolution des droits de propriété intellectuelle sur les actifs obtenus par des auteurs de logiciels ou inventeurs non-salariés ni agents publics accueillis par une personne morale réalisant de la recherche, JORF n°0292 du 16 décembre 2021.

2742 وتتخذ اتفاقية الاستقبال عدة أشكال من أهمها: عقود التدريب، عقود الإدماج المهني، عقود التكوين بالتناوب.

2743 معن عودة السكارنة، مهندس عزمي أبو مغلي، مرجع سابق، ص. 766.

2744 محمد لفروحي، مرجع سابق، ص. 64.

بمقابل أو بدون مقابل دون أن يكون ملزما بأن يتصرف فيه لفائدة المشغل، أو أن يحتج عليه المشغل بأي شرط تعاقدى مخالف ما لم يكن ذلك الشرط يحقق لهذا الأجير فائدة أكثر من تلك التي يحققها له تملكه للاختراع الحر2745. غير أنه يحق للمشغل المطالبة بالتعويض إذ تبين له أن المجهود الذي بدله الأجير في الاختراع الذي توصل إليه تسبب في تراخيه عن القيام بالتزاماته المهنية الأصلية.

ومما سبق، يمكن القول أن التصنيف الذي خص به المشرع اختراعات الأجراء يهدف إلى إحداث نوع من التوازن بين حقوق الأجير المخترع من جهة، وحق المقاول في أن تمتلك الاختراعات التي سعت إلى تحقيقها من خلال تشغيل كفاءات بشرية متخصصة. كما أن التصنيف سالف الذكر لا يتكارات الأجراء، يمكن من تحديد الحقوق الأساسية المترتبة لأطراف عقد الشغل.

المطلب الثاني: خصوصية الالتزامات والحقوق المترتبة عن اختراعات الأجراء

لما كانت ملكية اختراع الأجير قد تؤول تارة إلى هذا الأخير، وتارة أخرى إلى المشغل، كان لا بد من تحقق نوع من التوازن في علاقة الأجير المخترع بالمشغل. لذلك، حدد القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية في المادة 18 مجموعة من الحقوق والالتزامات الخاصة، تتمثل أساسا في الزامية التصريح بالاختراعات المتوصل إليها من طرف الأجراء (الفقرة الأولى)، والحق في الحصول على تعويض مالي يمنح للأجير المخترع في الحالات التي تؤول فيها ملكية الاختراع إلى المشغل (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الالتزامات المرتبطة بالإفصاح عن اختراعات الأجراء

إذا توصل الأجير إلى اختراع إما "في أثناء قيامه بمهامه وإما في إطار نشاط المقاول أو بمعرفة أو استعمال تقنيات أو وسائل خاصة بالمنشأة أو بفضل معطيات وفرتها له"2746، تعين عليه أن يخبر، بشكل فوري، مشغله، ويتم هذا الإخبار بواسطة تصريح مكتوب، يجب أن يتضمن المعلومات التالية2747:

1. موضوع الاختراع وكذا التطبيقات المزمع إنجازها؛
 2. ظروف إنجازها ولاسيما التعليمات أو التوجيهات التي تم تلقيها، وخبرات أو أشغال المقاول المستعملة، والمساعدات المحصل عليها؛
 3. هوية المخترع أو المخترعين، في حالة تعددهم، وصفاتهم ومهامهم.
- ويتم إرفاق التصريح المذكور بوصف للاختراع الذي توصل إليه، يبرز فيه المشكل الذي واجهه، مع الأخذ بعين الاعتبار، عند الاقتضاء، حالة التقنية السابقة، والحل الذي أتى به لمواجهة المشكل المذكور، بالإضافة إلى نموذج واحد على الأقل للابتكار مشفوعا، عند الاقتضاء، بالرسوم.
- وفي حالة تعدد المخترعين، فإن التصريح المذكور يمكن أن يقدم بشكل مشترك من لدن جميع المخترعين أو من لدن بعضهم2748. غير أن الزامية تصريح الأجير بالاختراع المتوصل به لا يشمل إلا الاختراعات القابلة لأن تستصدر بشأنها براءة الاختراع2749، وإذا تعذر على الأجير الحسم بشكل واضح في قابلية اختراعه للحصول على البراءة، يمكنه أن يقدم بهذا الشأن تصريحاً للمشغل، تفاديا لأن يتعرض للمؤاخذة حول سير تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقد الشغل2750.

2745 محمد لفروحي، مرجع سابق، ص. 64.

2746 البند الثاني من المادة 18 من القانون رقم 17.97 سالف الذكر.

2747 المادة 43 من المرسوم رقم 2.00.368 الصادر في 7 يونيو 2004 بتنفيذ القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية كما وقع تغييره وتتميمه، (ج. ر.ع.: 5222 بتاريخ 2004/06/17).

2748 البند الثاني من المادة 18 من القانون رقم 17.97 سالف الذكر.

2749 حدد المشرع الاختراعات والمنجزات المستثناة من الحصول على براءة الاختراع في المواد 23 و24 و25 من القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية.

2750 Dalida Madjid, les inventions de salariés, 9 juillet 2019.

Source : <https://www.village-justice.com/articles/les-inventions-salaries,31977.html> DHC : 18/08/2026 à 21h30.

وبمجرد توصل المشغل بالتصريح المكتوب، يتوفر على أجل ستة أشهر قصد السعي للحصول على ملكية مجموع أو بعض الحقوق المرتبطة باختراع الأجير أو الانتفاع بها عن طريق إيداع طلب براءة لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية²⁷⁵¹. أما إذا لم يقوم المشغل بإيداع طلب البراءة الخاص بالاختراع داخل أجل المشار إليه، فإن الاختراع ينسب بقوة القانون إلى الأجير²⁷⁵².

وحتى يتسنى حفظ الحقوق المقررة لكل من المشغل والأجير المخترع، خول المشرع للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، إبلاغ المشغل، في الحال، بأي مسعى يقوم به الأجير لإيداع براءة الاختراع، وذلك عن طريق رسالة مضمونة مع إشعار بالتسليم، مرفقة بنسخة من وثائق الإيداع. ويقوم كذلك المكتب المذكور بإخبار الأجير في حالة قيام المشغل بنفس المسعى. غير أن إلزامية التصريح التي تقع على الأجير المخترع لا يقابلها نفس الإجراء من جهة المشغل، وهو ما يجعل الأجير يجهل المساعي التي يحتمل أن يقوم بها المشغل لتسجيل براءة الاختراع إلا بعد إيداع طلب البراءة لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية²⁷⁵³.

وعلاوة على الالتزامات الإعلامية التي تقع على عاتق كل من الأجير المخترع وعلى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، خص المشرع طرفي عقد الشغل بعدة التزامات متبادلة تتمثل في إطلاع كل واحد منهما الآخر على جميع المعلومات المفيدة حول الاختراع المقصود، والالتزام في مقابل ذلك بالامتناع عن أي كشف عن الاختراع قد يعيق كليا أو جزئيا ممارسة الحقوق التي يخولها القانون²⁷⁵⁴.

وفي هذا الشأن، غالبا ما يلتزم الأجراء الذين يشتغلون في مختبرات البحث والتطوير، عند إبرام عقود الشغل، بكتمان السر المهني، والامتناع عن إفشاء أية معلومة حول المهام التي يقومون بها.

الفقرة الثانية: الحقوق المالية الناشئة عن اختراعات الأجراء

علاوة على واجب الإخبار سالف الذكر، يتعين على المشغل، في حالة انتقال ملكية الاختراع المنجز من قبل الأجير إليه، أن يقدم مقابلا ماديا للمخترع²⁷⁵⁵ يختلف بحسب الظروف التي أنجز فيها الاختراع²⁷⁵⁶، بحيث يكون إما عبارة عن "أجرة إضافية" بالنسبة للاختراع المرتبط بالمهام المصلحية (أولا)، أو "ثمن عادل" بالنسبة للاختراع الذي لا يندرج ضمن المهام المصلحية للأجير (ثانيا).

أولا: حق الأجير في أجرة إضافية عن الاختراع المصلحي

تعتبر الأجرة الإضافية المقابل المادي الذي يحصل عليه الأجير مقابل انتقال ملكية الاختراع الذي أنجزه تنفيذا لعقد شغل، أو دراسات وأبحاث مسندة إليه بصريح العبارة، ولا يمكن للمشغل أن يمتنع عن أداء هذه الأجرة تحت أي مبرر كييفا كان²⁷⁵⁷.

2751 من باب المقارنة، نجد أن المشرع الفرنسي حدد المدة التي يتعين فيها على المشغل أن يعبر عن موقفه من اختراع الأجير في أربعة أشهر

(Art. L 611-7 du Code de la propriété intellectuelle).

2752 المادة 18 (البند الثاني، الفقرة الخامسة) من القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية.

2753 قام المشرع الفرنسي بموجب التعديل الذي خص به المادة L611-7 من مدونة الملكية الفكرية 2015، بإلزام المشغل الذي يعتزم امتلاك الاختراع المتوصل إليه في إطار المهام المصلحية، بإخبار الأجير المخترع بعزمه إيداع طلب شهادة الملكية الصناعية، راجع في هذا الشأن:

— LOI n° 2015-990 du 6 août 2015 pour la croissance, l'activité et l'égalité des chances économiques, (JORF n°0181 du 7 août 2015 page 13537).

2754 المادة 18 (البند الثالث) من القانون رقم 17.97 سالف الذكر.

2755 Isabelle Pignard : La liberté de création, thèse de doctorat, université de nice sophia-antipolis, 2013, p.71.

2756 Jacques Larrieu, Mélanie Gros, et s, art. précité, p. 178.

2757 Cour de Cassation, Chambre commerciale, du 22 février 2005, 03-11.027, Publié au bulletin 2005 IV N° 35 p.40

Source : <https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000007050055/> DHC : 20/08/2026 à 19:20.

ويلاحظ في هذا الشأن أن كيفية تحديد قيمة الأجرة الإضافية لم يحظى بالعناية الكافية من قبل المشرع، حيث اكتفى بشأن تحديد شروط الاستفادة منها على الاتفاقيات الجماعية 2758 التي تربط أجراء المقاولات بالمشغل، وإلى عقود الشغل الفردية، كما لم يحدد كيفية احتسابها 2759.

ولعل عدم تدخل المشرع لتحديد الكيفية التي يتعين أن يتم بها احتساب الأجرة الإضافية، قد يبرر بالرغبة في ترك هامش للتصرف والمرونة للمقاولات لتقدير الأجرة التكميلية في عقود الشغل أو في الاتفاقيات الجماعية وذلك حسب طبيعة النشاط الذي تزاوله 2760.

ولتجاوز هذا المشكل تدخل القضاء الفرنسي في عدة مناسبات لتحديد عناصر الأجرة الإضافية؛ وهكذا، اعتبر أن الأجبر المخترع يستحق نسبة من رقم المعاملات الناتج عن تسويق الاختراع، وفي غالب الأحيان لجأ القاضي إلى المعايير المحددة في الاتفاقيات الجماعية دون الالتفات إلى تحديد قيمة الأجرة الإضافية ولا إلى تبرير التقييم الذي قام به لتحديد الأجرة الإضافية، كما اعتمد كذلك على عناصر متعددة للتقييم نذكر منها:

– السياق الذي تم فيه إنجاز الاختراع؛

– المساهمة الخاصة للأجير؛

– الفائدة الاقتصادية للاختراع؛

– النتائج المحققة من استغلال الاختراع 2761.

ومن جهة أخرى، رفضت محكمة النقض الفرنسية إعتبار عنصر الأجر في علاقة الشغل كمعيار لتقييم مبلغ الأجرة الإضافية 2762.

كما كانت المقاولات في فرنسا تلجأ بانتظام إلى المعهد الوطني للملكية الصناعية للحصول على عناصر مرجعية تساعد في تحديد المكافآت المالية المستحقة للأجراء عن اختراعاتهم، ولا سيما معايير الاستحقاق، والمبالغ المالية الممكن منحها، وكيفية احتساب المقابل المستحق 2763.

ثانيا: حق الأجبر في ثمن عادل عن الاختراع العرضي

2758 Martine Gadille et Isabelle Schockaert , op-cit., p. 37.

2759 Martine Gadille et Isabelle Schockaert , op-cit., p. 24.

2760 Sandrine Frémeaux, op.cit., p.239.

2761 حول تحديد وتقدير الأجرة الإضافية، راجع:

- Jacques Larrieu, Mélanie Gros, et s, op.cit., p.177.

- Barbara Bertholet: Inventions de salariés: dernières évolutions de la jurisprudence française, Biotechnologies et finances, n° 259, 3 Octobre 2005. p. 6.

- Dominique Doyen et Emmanuelle Fortune : La rémunération des inventions de salariés, pratique en vigueur en France, les analyses de l'observatoire de la propriété intellectuelle, Octobre 2016 - 3.

- la rémunération des inventeurs salariés, les documents de travail du sénat, série législation comparée, n° LC 199, Juillet 2009. (source : <https://www.senat.fr/lc/lc199/lc199.pdf> DHC: 18/06/2020 à 18h30)

. Cour de Cassation, Chambre commerciale, du 21 novembre 2000, 98-11.9002762

في شأن موقف محكمة النقض من موضوع تحديد الأجرة الإضافية: راجع:

- Barbara Bertholet, op.cit., p. 6.

- Cour de cassation, civile, Chambre commerciale, 20 septembre 2011, 10-20.997.

Source : <https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000024588977/> DHC : 22/08/2026 à 17:00.

NPI, Observatoire de la propriété intellectuelle, La rémunération des inventions de salariés : pratiques en vigueur en France, octobre 2016, Annexe 4 : « 2763

4.:Montants des rémunérations supplémentaires allouées par la Commission nationale des inventions de salariés – Affaires traitées entre 2011 et 2015 », p

يستفيد الأجير من هذا الحق إذا كان الاختراع المتوصل إليه لا يندرج ضمن نطاق المهام المصلحية، وفي هذه الحالة لا بد من توفر الشرطين التاليين:

- أن يكون الأجير قد توصل إلى اختراعه إما في أثناء قيامه بمهامه وإما في إطار نشاط المنشأة أو بمعرفة أو استعمال تقنيات أو وسائل خاصة بالمنشأة أو بفضل معطيات وفرتها له؛
 - وأن يسعى المشغل للحصول على ملكية مجموع أو بعض الحقوق المرتبطة باختراع الأجير أو الانتفاع بها عن طريق إيداع طلب براءة لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية.
- وفي هذه الحالة، يتعين أن يقدم المشغل للأجير ثمنا عادلا عن اختراعه يتم الاتفاق بشأنه بين الطرفين، والذي يساوي قيمة الاختراع، أو جزء من المداخل المتحصلة من استغلاله.
- أما في الحالة التي لم يحصل فيها اتفاق حول الثمن العادل، تتولى المحكمة تحديد هذا الثمن مع مراعاة جميع العناصر التي يمكن أن يقدمها إليها بوجه خاص المشغل والأجير، قصد تحديد الثمن العادل مع اعتبار:
- المساهمات الأولية المقدمة من كلا الطرفين؛
 - المنفعة الصناعية والتجارية للاختراع 2764.

لكن رغم تحديد المشرع للمعايير التي يتم على أساسها تقدير الثمن العادل الذي يستحقه الأجير، فإنه لم يبين بشكل دقيق كيفية احتساب هذا الثمن، كما أن اعتماد العناصر سألغة الذكر لم يساهم في عملية التقدير الدقيق للثمن العادل لكون هذا التقدير يتم في مرحلة مبكرة من إنجاز الاختراع، لم يتم بعد تسويقه ولا استغلاله، علما أن أغلب الاختراعات لا تظهر قيمتها الحقيقية ومستوى نجاحها إلا بعد مرور حيز زمني معين.

وفي هذا السياق، اعتبرت محكمة النقض الفرنسية أن ما يستحقه الأجير عن الاختراع خارج المهمة المصلحية القابل للإسناد إلى المشغل يقدر في تاريخ ممارسة المشغل لحقه في إسناد الاختراع، غير أنه يجوز للمحكمة الاستناد إلى عناصر أو وقائع لاحقة لهذا التاريخ متى كان من شأنها تأكيد تقديرها لأفاق تطوير الاختراع واستغلاله 2765.

وتجدر الإشارة إلى أن مدونة الملكية الفكرية الفرنسية نصت على أن كل نزاع حول الثمن العادل المستحق يمكن أن يعرض على مسطرة الصلح أمام اللجنة المتساوية الأعضاء للصلح المحدثة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية التي تقوم بإعداد مقترح الصلح، ويعتبر بمثابة اتفاق بين الطرفين، يكون قابلا للتنفيذ بأمر من رئيس المحكمة 2766.

وعليه، يمكن للأجير المطالبة بمراجعة الثمن المتفق عليه أو الذي حددته المحكمة في حالة ظهور معطيات جديدة تؤكد تحقيق المشغل لعائد أعلى من ذلك الذي قدرته المحكمة في مرحلة سابقة.

وتعتبر المحاكم التجارية وحدها المختصة للبت في المنازعات المتعلقة بتحديد الثمن العادل 2767.

Art. L615-21 du code la propriété intellectuelle. 2766

2767 المادة 15 من القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية سالف الذكر.

Martine Gadille et Isabelle Schockaert , op-cit., p. 25.

خاتمة

وعموما، يمكن القول أن المقتضيات القانونية التي خص بها المشرع اختراعات الأجراء تهدف إلى تنظيم مجموعة من الحقوق التي يحتمل تضاربها بين الأجير والمشغل، لكن روح هذا التنظيم القانوني أبعد من ذلك، حيث تعتبر هذه المقتضيات آلية حمائية ضد المنافسة غير المشروعة، كما تمكن المقاولات من تحفيز الكفاءات البشرية على العطاء. لكن عمومية بعض المقتضيات القانونية المؤطرة لهذه الاختراعات ستضع القضاء أمام مهام كبرى وجسيمة تتمثل في سد الفراغ الذي تركه المشرع خاصة فيما يتعلق بتحديد الصلة بين الاختراع والوظيفة، وفي تقدير المقابل المالي، وهو ما يزداد إلحاحا في ظل التحول من نموذج الابتكار الداخلي المغلق إلى نماذج الابتكار الجماعي والرقمي.

❖ قائمة المراجع:

• المراجع والمصادر باللغة العربية

- محمد لفروجي، الملكية الصناعية والتجارية، تطبيقاتها ودعاواها المدنية والجنائية، الطبعة الأولى، دار الأفاق المغربية للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 2002.
- معن عودة السكارنة، مهندس عزمي أبو مغلي: الطبيعة القانونية لحق صاحب العمل في تملك الاختراع الذي يتوصل إليه العامل أثناء تنفيذ عقد العمل، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد 41، ملحق 2، 2014، ص.766.

• المراجع والمصادر الأجنبية

- **Barbara Bertholet**: Inventions de salariés: dernières évolutions de la jurisprudence française, Biotechnologies et finances, n° 259, 3 Octobre 2005.
- **Bonnard Claire**: les incitations à l'invention dans le secteur privé, Recherche économiques de Louvain, 2013/2 Vol. 79.
- **Dalida Madjid**: les inventions de salariés, 9 juillet 2019. (Source: <https://www.village-justice.com/articles/les-inventions-salaries,31977.html> DHC : 18/06/2020 à 21h30.)
- **Dominique Doyen et Emmanuelle Fortune**: La rémunération des inventions de salariés, pratique en vigueur en France, les analyses de l'observatoire de la propriété intellectuelle, Octobre 2016 - 3.
- **Jacques Larrieu, Mélanie Gros, et s**: Les créations salariées en droit français, in qu'en est-il du droit de la recherche ? Sous la Dir. Jacques Larrieu, Presses de l'Université Toulouse 1, LGDJ, 2008.
- **Martine Gadille et Isabelle Schockaert**: Reconnaissance des créations de salariés et régulation de la propriété intellectuelle : un enjeu émergent des relations professionnelles, revue de l'institut de recherches économiques et sociales, N. 75, 2012/4.
- **Sandrine Frémeaux**: Réflexions sur un droit de l'innovation salariale, Droit ouvrier, Juin 2001.
- Loi n° 92-597 du 1 juillet 1992 relative au code de la propriété intellectuelle, JORF n°0153 du 3 juillet 1992
- LOI n° 2015-990 du 6 août 2015 pour la croissance, l'activité et l'égalité des chances économiques, (JORF n°0181 du 7 août 2015 page 13537).
- Ordonnance n° 2021-1658 du 15 décembre 2021 relative à la dévolution des droits de propriété intellectuelle sur les actifs obtenus par des auteurs de logiciels ou inventeurs non-salariés ni agents publics accueillis par une personne morale réalisant de la recherche, JORF n°0292 du 16 décembre 2021.

- Cour de cassation, civile, Chambre commerciale, 31 janvier 2018, 16-13.262, Bull. 2018, IV, n° 18. (Source : <https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000036584701> DHC: 29/08/2026 à 21:00.)
- Cour de cassation, civile, Chambre commerciale, 9 juillet 2013, 12-22.157, Publié au bulletin 2013, IV, n° 121. (Source : <https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000027702213> DHC: 28/08/2026 à 18h30.)
- Cour de cassation, civile, Chambre sociale, 2 juin 2010, 08-70.138, Publié au bulletin 2010, V, n° 125. (Source : <https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000022313187/> DHC : 28/08/2026 à 11h00.)
- Cour de Cassation, Chambre commerciale, du 21 novembre 2000, 98-11.900. (source : <https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000007043272/> DHC : 15/08/2026 à 17 :00)
- Cour de cassation, civile, Chambre commerciale, 20 septembre 2011, 10-20.997. (Source : <https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000024588977/> DHC : 22/08/2026 à 17:00.)
- Cour de Cassation, Chambre commerciale, du 22 février 2005, 03-11.027, Publié au bulletin 2005 IV N° 35. (Source : <https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000007050055/> DHC : 20/08/2026 à 19:20.)
- Cour de Cassation, Chambre commerciale, du 13 janvier 1998, 95-20.791 (Source : <https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriJudi.do?idTexte=JURITEXT000007040893> D.H.C : 13/07/2026 à 20h00.)
- Cour de cassation (Ch. Com.) 9 décembre 2014 – Note, Stéphanie Le Cam, le droit ouvrier, n° 804, Juillet 2015, Paris.
- la rémunération des inventeurs salariés, les documents de travail du sénat, série législation comparée, n° LC 199, Juillet 2009. (source : <https://www.senat.fr/lc/lc199/lc199.pdf> DHC: 18/08/2026 à 18h30)
- *La rémunération des inventions de salariés : pratiques en vigueur en France*, octobre 2016, Annexe 4 : « Montants des rémunérations supplémentaires allouées par la Commission nationale des inventions de salariés – Affaires traitées entre 2011 et 2015 », INPI, Observatoire de la propriété intellectuelle.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



EuroPub
Directory of Academic
and Scientific Journals

دليل دولي للمجلات الأكاديمية
يوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



Scilit
Structuring
information
for literature

منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بمعل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
ويقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي العالمج



Dimensions
A Digital Science Solution

قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



Eurasian
Scientific
Journal
Index
www.ESJIndex.org

قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



ReadCube
Research discovery
and reference
management platform

منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER

منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



Semantic Scholar
AI-Powered
Research Discovery

منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساهل الأبخن واعناء مية
التبريرس في اكتنتاش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبروز
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



BASE
Bielefeld Academic Search Engine

مجرى بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



Scientific Research
An Academic Publisher



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



ZDB
Zeitschriftendatenbank

مجرى بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB
Zeitschriftendatenbank

ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والنهات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



ZDB
Zeitschriftendatenbank

ZDB-ID: 3252561-8 | ISSN: 2509-0291 | CC BY 4.0

Online - Open Access | اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان : أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|--|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيلى : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|--|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
• محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان
1241	الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: <u>Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi</u> Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع